United Nations | Department of Economic and Social Affairs

بيان صحفي

التقرير محظور حتى 18 مايو 2022، الساعة 12 ظهرًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة

انتعاش اقتصادي هش بعد جائحة كوفيد-19 قلبته الحرب في أوكرانيا رأسًا على عقب

وسط تزايد الضغوط التضخمية، الأمم المتحدة تُراجع توقعاتها بشأن النمو العالمي لعام 2022 إلى الأدنى

نيويورك، في 18 مايو - تسببت الحرب في أوكرانيا في قلب الانتعاش الاقتصادي الهش بعد الجائحة رأسًا على عقب، مما أدى إلى أزمة إنسانية مدمرة في أوروبا وزيادة أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية وتفاقم الضغوط التضخمية على مستوى العالم، وفقًا لآخر توقعات الأمم المتحدة الصادرة اليوم.

وفقًا لتقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم اعتبارًا من منتصف عام 2022، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1 في المائة فقط في عام 2022، أقل من نسبة النمو البالغة 4.0 في المائة في التوقعات الصادرة في يناير 2022. من المتوقع أن يرتفع التضخم العالمي إلى 6.7 في المائة في عام 2022، أي ضعف المتوسط البالغ 2.9 في المائة خلال الفترة 2010-2020، مع ارتفاع حاد في أسعار الغذاء والطاقة.

يتسع نطاق خفض توقعات النمو ليشمل أكبر اقتصادات العالم بما في ذلك الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وأغلبية الاقتصادات المتقدمة والنامية الأخرى. إنّ آفاق النمو آخذة في الضعف ولا سيما في الاقتصادات النامية المستوردة للسلع الأساسية، مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة والغذاء. تزداد التوقعات سلبية بسبب ازدياد انعدام الأمن الغذائي وخاصة في أفريقيا.

أفاد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بأن: "الحرب في أوكرانيا بجميع أبعادها تثير أزمة تعمل أيضًا على تدمير أسواق الطاقة العالمية وتعطيل الأنظمة المالية وتفاقم نقاط الضعف الشديدة للعالم النامي".

وأضاف: "نحتاج إلى إجراءات سريعة وحاسمة لضمان التدفق المستمر للغذاء والطاقة في الأسواق المفتوحة، من خلال رفع قيود التصدير، وتخصيص الفوائض والاحتياطيات لمن يحتاجونها، ومعالجة الزيادات في أسعار المواد الغذائية لتهدئة تقلبات السوق".

التوقعات الخاصة بالاتحاد الأوروبي

بالإضافة إلى الخسائر المأساوية في أرواح العديد من البشر والأزمة الإنسانية المستفحلة، فإن الحرب تلحق خسائر فادحة ليس فقط باقتصاديات الاتحاد الروسي وأوكرانيا، ولكن أيضًا بالاقتصادات المجاورة في آسيا الوسطى وأوروبا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.

تمثل الزيادة الحادة في أسعار الطاقة صدمة كبيرة في معدلات التبادل التجاري بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي استورد في عام 2020 نسبة 57.5 في المائة من إجمالي استهلاكه للطاقة. تراجعت آفاق نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، حيث من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7 في المائة فقط في عام 2022، بدلاً من 3.9 في المائة المتوقعة في وقت سابق في يناير.

نظرًا لأن الواردات من الاتحاد الروسي شكلت ما يقرب من 25 في المائة من استهلاك الطاقة في أوروبا في عام 2020، فمن المرجح أن يؤدي حدوث توقف مفاجئ في تدفقات النفط والغاز الطبيعي من الاتحاد الروسي إلى زيادة أسعار الطاقة وتفاقم الضغوط التضخمية. تتأثر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أوروبا الشرقية ومنطقة البلطيق بشدة لأنها تعاني بالفعل من معدلات تضخم أعلى بكثير من متوسط الاتحاد الأوروبي.

التوقعات الخاصة بالبلدان النامية والأقل نموا

يؤدي التضخم المرتفع إلى خفض الدخل الحقيقي للأسر، لا سيما في البلدان النامية، حيث ينتشر الفقر بشكل أكبر ولا يزال نمو الأجور مقيدًا والدعم المالي للتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار النفط والغذاء محدودًا.

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم اعتبارًا من منتصف عام 2022
بيان صحفي
محظور حتى 18 مايو 2022، الساعة 12 ظهرًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة

تؤثر الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء والطاقة على بقية الاقتصاد وتشكل تحديًا إضافيًا للانتعاش الشامل لأنها تؤثر بشكل غير متناسب على الأسر ذات الدخل المنخفض التي تنفق حصة أكبر بكثير من دخلها على المواد الغذائية.

ومن المقرر أيضا أن يؤدي التشديد النقدي في الولايات المتحدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض وتفاقم نقص التمويل في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا. ستؤثر الظروف المالية الخارجية الأكثر صرامة تأثيراً سلبياً على آفاق النمو، لا سيما بالنسبة للبلدان ذات التعرض العالي لأسواق رأس المال العالمية التي تواجه ضائقة ديون أو خطر التخلف عن سداد الديون. أفاد رئيس فرع مراقبة الاقتصاد العالمي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة والمؤلف الرئيسي للتقرير حميد راشد بأن " البلدان النامية ستحتاج إلى الاستعداد لتأثير التشديد النقدي القوي من قبل الاحتياطي الفيدرالي ووضع تدابير احترازية كلية مناسبة لوقف التدفقات الخارجة المفاجئة وتحفيز الاستثمارات الإنتاجية ".

الإجراءات المتعلقة بالمناخ في تحدٍ

اندلعت الحرب في أوكرانيا في وقت وصلت فيه انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية إلى مستوى قياسي. من خلال رفع أسعار الطاقة، سيؤثر الصراع بشكل كبير على الجهود العالمية للتعامل مع حالة الطوارئ المناخية.

نظرًا لأن البلدان تتطلع إلى توسيع إمدادات الطاقة وسط ارتفاع أسعار النفط والغاز، فمن المرجح أن يزداد إنتاج الوقود الأحفوري على المدى القصير. قد يؤثر ارتفاع أسعار النيكل والمعادن الأخرى سلبًا على إنتاج السيارات الكهربائية، في حين أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية قد يحد من استخدام الوقود الحيوي.

أكد مدير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة شانتانو موخيرجي قائلا: "ومع ذلك، يمكن للبلدان أيضًا معالجة مخاوفها المتعلقة بالطاقة والأمن الغذائي، التي ظهرت في المقدمة بسبب الأزمة، من خلال تسريع اعتماد مصادر الطاقة المتجددة وزيادة الكفاءة، وبالتالي تعزيز مكافحة تغير المناخ".

لمزيد المعلومات يرجى زيارة: https://www.bit.ly/wespmidyear

التواصل الاعلامي
شارون بيرش
إدارة الأمم المتحدة
للتواصل العالمي
birchs@un.org

هيلين روزينجرين
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة
rosengrenh@un.org